

صفحة ۱ / ۷۲

ł

ىن	الفهر
الصفحة	
	الفصل الأول : مقدم ـــة
0	– مفهوم التحليل المالي
٦	– استعمالات التحليل المالي
V	– مصادر المعلومات
Y	– مستخدمو المعلومات
٨	– دور المحلل المالـــي
٩	– أهداف التحليل المالي
	الفصل الثاني : القوائم المالية
11	– أنواع المؤسسات
١٤	– التعريف بالقوائم المالية
١٤	– قائمة الدخـــــل
۲.	– الميزانية العمومية
۲ ۱	– تبويب عناصر الميزانية
۲۸	– أدوات التحليل المالي
	الفصل الثالث : تحليل القوائم المالية
۳ ۱	– التحليل المقارن للميز انيات العمومية
٣٦	– التحليل المقارن لقوائم الدخل
٣٩	– التحليل الهيكلي للقوائم المالية
٣٩	– تحليل النــــسب الماليــة
0.	– استخدامات النسب المالية
	الفصل الرابع : حالات عملية
70	– الحالة الأولى "شركة الأمل التجارية"
07	– الحالة الثانية "مقارنة شركات"
00	– الحالة الثالثة "شركة عمان التجارية"
09	– الحالة الرابعة "شركة حديد الأردن"
صفحة ۲ / ۷۲	أساسيات التحليل المالي آب / ٢٠٠٣





مقدمة

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليداً للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن ، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارستها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة ، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء ، وحدا بالمشرّع إلى التدخل ، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات ، وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة ، وهي وظيفة التحليل المالي .

ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه ، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها ، وقد كانت البنوك التجارية واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي أهمية كبيرة .

أساسيات التحليل المالى

آب / ۲۰۰۳

صفحة ٥ / ٧٢

مفهوم التحليل المالى

يعرّف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر ، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) ، وتوقّع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار ، وتتحقق غاية التحليل المالي من خلال تقييم الأمور التالية :

- ١- التركيب المالي للمؤسسة (Financial Structure) المتمثّل في أصول المؤسسة والمصادر
 التي حصلت منها على الأموال لحيازة هذه الأصول .
- ٢- دورتها التشغيلية (Operating Cycle) المتمتَّلة في المراحل التي يمر بها إنتاج السلعة (أو الخدمة) وبيعها وتحصيل ثمنها .
 - الإتجاهات (Trends) التي يتخذها أداء المؤسسة على مدى سنوات عدة .
- ٤- المرونة (Flexibility) التي تتمتع بها المؤسسة للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة ،
 كالإنحراف في المبيعات والإنحراف في التدفقات النقدية بسبب ظروف خاصة أو عامة .

ممَّا تقدم ، نستطيع القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعرّف مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها ، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها ، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة ، بالإضافة إلى الإستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الإقتصادية العامة .

والتحليل المالي بسيط في مفهومه النظري لسهولة الإلمام به وفهم آلية عمله من قبل الكثيرين ، لكن هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه ، لكون التطبيق السليم يحتاج إلى إلمام كبير بالمحاسبة والإقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة موضوع التحليل وإدارتها وقدرات هذه الإدارة . ومن هذا المنطلق ، ننظر إلى التحليل المالي على أنه قائم على الحكم النابع من المعرفة والخبرة ، أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة ، ويؤيد هذا المنطق الإختلاف في وجهات النظر التى من الممكن أن يخرج بها شخصان قاما بتحليل ميزانية مؤسسة واحدة . أساسيات التحليل المالي



ł

استعمالات التحليل المالى

يستعمل التحليل المالي لتعرف أداء المؤسسات موضوع التحليل وإتخاذ القرارات ذات الصلة بهـــا ، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة وأهمها :

(Credit Analysis) التحليل الإئتماني (

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين) ، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم ، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلقة للمحلل ، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى ، الإطار الملائم والفعّال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب ، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب القوائم المالية للمقترض وتمت القرارة المناسب ، ونلك لما لهذه الهذه المقترض الأدوات من قدرة في تعرف الفعّال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب ، وذلك لما لهذه المقترض وتمت القراء الماسبة المناسبة المناسبة المناسب المالية المقترض وتمت القدراءة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المالية المقترض وتمت القدراءة المناسبة المناسبة المناسبة المقترض وتمت القدراءة المناسبة المناسبة المالية المقترض وتمت القدراءة المناسبة المناسبة المناسبة المالية المقترض وتمت القدراء المالية المناسبة المالية المالية المناسبة المالية المقترض وتمت القدراءة المالية المناسبة المالية المقترض وتمت المالية المناسبة المالية المالية المقترض وتمت القدما المالية المناسبة المناسبة المناسبة المالية المقترض وتمت القدادة المالية المناسبة المالية المقترض وتمت القدراءة المالية المناسبة المالية المقترض وتمت المالية المالي

۲. التحليل الإستثماري (Investment Analysis)

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الإستثمار فــي أسهم الشركات ، وأسناد القرض ، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين مــن أفـراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها .

ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب ، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها ، والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والإستثمارات في مختلف المجالات . مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالى

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصـادر الرئيسية هي :

- مصادر معلومات داخلية
- مصادر معلومات خارجية

ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي ، كذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية Quantitative أم مؤشبرات وصفية Qualitative .

ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات فيما يليي:

- ١. البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة ، وتشمل الميزانية العمومية ، قائمة
 الدخل ، قائمة التدفقات النقدية ، والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات .
 - ٢. تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة .
 - ۳. التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية ، مثل التوقعات والتنبؤات المالية .
 - ٤. المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السمسرة .
- الصحف والمجالات والنشرات الإقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث .
 - المكاتب الإستشارية

مستخدمو المعلومات التي يوفرها التحليل المالي

للتحليل المالي استعمالات واسعة جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقاته ، ومن الجهات التي تستعمل التحليل المالي استعمالاً واسعاً ما يلي : ١. المستثمرون ٣. سماسرة الأوراق المالية ٤. الدائنون ٥. العاملون ٦. المصالح الحكومية

٧. المؤسسات المتخصصة بالتحليل

وتسعى كل فئة من هذه الفئات إلى الحصول على معلومات تختلف عن المعلومات التي تحتاجها الفئات الأخرى ، وذلك لإختلاف الغاية من الحصول على المعلومات لدى كل منها .

دور المحلل المالي (Corporate Finance)

هناك مظهران رئيسيان لهذه الوظيفة هما :

<u>أ – المظهر الفنّي (Technical Aspect)</u> ويقوم المظهر الفنّي على استعمال المبادئ الرياضية والمالية المعروفة وذلك للقيام بما يلي : ۱– احتساب النسب المالية ۲– إعادة صياغة المعلومات بشكل أقرب للفهم ۳– مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع وبالمعلومات المتاحة عن المؤسسات الأخرى

<u>ب – المظهر التفسيري (Interpretive Aspect)</u> ويهدف هذا المظهر إلى القيام بعملية فهم وتفسير لنتائج العملية الفنية في التحليل المالي بعد الإستعانة بالمعلومات التالية :

. خلفية المؤسسة ، وتشمل ما يلي :
 أ – شكلها القانوني
 ب – ملكتيها
 ج – إدارتها
 د – طبيعة نشاطها
 هـ – المنافسة

٢. المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة ممثلاً بما يلي :
 أ – خصائص الصناعة التي تنتمي إليها
 <u>- مركن المؤسسة في الصناعة</u>

صفحة ١٠ / ٧٢

Ŷ

ج – السوق الذي تعمل فيه د – الأنظمة الحكومية التي تعمل في ظلها هــــ القدرة على التكيف

أهداف التحليل المالى (Objectives Of Financial Analysis)

يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لإتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الإتجاهات الإيجابية في المؤسسة ، ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة نقص متوقع في السيولة ، وبشكل عام ، يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية :

- تعرّف حقيقة الوضع المالى للمؤسسة
- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الإقتراض
 - ۳. تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة
 - ٤. الحكم على مدى كفاءة الإدارة
 - تعرّف الإتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة
 - تقييم جدوى الإستثمار فى المؤسسة
- ٧. الإستفادة من المعلومات المتاحة لإتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم

٨. معرفة وضع الشركة في قطاعها

صفحة ١٢ / ٧٢

ł

Ţ الفصل الثانى القوائم المالية أنـــواع المؤسســـات التعريف بالقوائم المالية أدوات التحليل المالي آب / ۲۰۰۳ أساسيات التحليل المالى صفحة ١٣ / ٧٢

القوائم المالية

تهدف القوائم المالية إلى إعطاء صورة دقيقة عن وضع المؤسسة المالي ونتائج عملياتها خلال فترة معينة ، وقد تولّت مهنة المحاسبة مهمة القيام بإعداد هذه القوائم في ظل مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، والتي وضعت الإطار العام لمهنة المحاسبة ضمن ما يلي :

- آوران الوحدة الإقتصادية
- ۲ بيان التزامات الوحدة الإقتصادية وحقوق أصحابها
- ٣- بيان التغيرات في قيمة موجودات ومطلوبات الوحدة وحقوق أصحابها خلال الفترة المحاسبية
 - ٤- التعبير عن قيم الموجودات والمطلوبات بوحدة العملة المستعملة

ومن المعلوم أن للأنشطة التي تمارسها المؤسسات التجارية أثر في تركيبة قوائمها المالية ، حيث تختلف الأهمية النسبية لمختلف البنود جو هرياً باختلاف نشاط المؤسسات ، لذا ؛ وقبل استعراض القوائم المالية ، سنشير بسرعة إلى الأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسات ، والسمات الأساسية التي يتصف بها كل نشاط وأثر ذلك على مكونات بنود الميزانية من الناحية الكمية .

أنواع المؤسسات (Types Of Firms)

يمكن تصنيف المؤسسات إلى أربعة أنواع وذلك من حيث طبيعة النشاط الذي تقوم به وهي :

1. المؤسسات الصناعية (Manufactures)

وهي المؤسسات التي تبيع منتجات قامت بتصنيعها أو تجميعها باستعمال مواد خام وآلات وعمّال ، وتتطلب طبيعة هذه النشاط استثماراً كبيراً في الموجودات الثابتة ، كما تتطلب أيضاً استثماراً كبيراً (نسبياً) في الحسابات المدينة والبضاعة بمختلف أنواعها ، أما جانـب المطلوبـات مـن الميزانية ، فيتميز بارتفاع حقوق أصحاب المؤسسة ، وكذلك ارتفاع الديون الطويلة الأجل ، وتتمثل المطلوبات القصيرة الأجل بديون البنوك القصيرة الأجل وديون الموردين .

ł

أما قوائم الدخل لمثل هذه المؤسسات ، فيتوقع أن تظهر هامشاً ربحياً عالياً لإرتفاع المخــاطر ، كما يتوقع ظهور مصروفات إدارية وعمومية عالية أيضاً .

.۲ مؤسسات البيع بالجملة (Wholesalers)

وهي المؤسسات التي تتعامل بتجارة السلع على نطاق واسع ، وتتميز هذه المؤسسات بارتفاع حجم رأسمالها العامل الإجمالي ، حيث تتركز معظم موجودات بالحسابات المدينة وبالبضائع ، أما الموجودات الثابتة فقليلة الأهمية .

وتموّل موجودات هذه المؤسسات بالإعتماد على الإقتراض القصير الأجل من البنوك والموردين ، أما المصادر الذاتية والقروض الطويلة الأجل فهي قليلة نسبياً لانخفاض الحاجة في مثل هذه الحالة إلى الإستثمار في الموجودات الثابتة كما أشرنا سابقاً ، لأن مثل هذه المؤسسات تبيع منتجات جاهزة دون أن تضيف لها شيئاً ، لذا توصف مخاطرها بأنها منخفضة وهوامشها الربحية ومصروفات التشغيل لديها منخفضة أيضاً ، كذلك فإن ما تحققه هذه المؤسسة من أرباح تعتمد بالدرجة الأولى على معدلات الدوران المرتفعة لديها ، حيث تعادل مبيعاتها أضعاف موجوداتها في معظم الأحيان .

٣. مؤسسات البيع بالمفرق (Retailers) وهي المؤسسات التي تبيع منتجاتها للمستهلك النهائي للسلعة التي تتعاطى تجارتها ، ويتميز الإستثمار في الموجودات الثابتة لدى هذه المؤسسات بارتفاعه مقارنة مع مؤسسات البيع بالجملة ، ويعود السبب في ذلك إلى رغبتها في جلب اهتمام المستهلك من خلال الديكور الجميل والعرض الجذاب للسلع والخدمات .

وتتصف مؤسسات تجارة المفرّق ، والتي يتميز نشاطها أحيانا بالموسمية ، بصغرها وانخف اض رأسمالها واعتمادها على القروض القصيرة الأجل لتمويل عملياتها .

وتبيع هذه المؤسسات للمستهلك النهائي ، هذا ويتوقع أن تكون هوامشها الربحية عالية لإرتفاع تكاليف الإعلان والتسويق والديكور .

Ŷ



ł

٤. مؤسسات الخدمات (Utilities)
٢ مؤسسات الخدمة سلعاً غير ملموسة يتم استهلاكها عند تقديمها مباشرة ، مثل الكهرباء والمواصلات والخدمات المهنية .

ويصعب وضع نموذج عام موحد لميزانيات مؤسسات الخدمات لتعدّد هذه المؤسسات ولتنوع الخدمات التي تقدمها ، ولكن هناك صفات عامة تجمع بين تركيبة موجوداتها ومصادر تمويلها .

وقد تكون البضاعة منعدمة أو قليلة الحجم لدى هذه المؤسسات لبيعها خدمات غير ملموسة ، أما الموجودات الثابتة فغالباً ما تكون كبيرة الحجم كما هي الحال في مؤسسات النقل والقطارات ومؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية ، أما مصادر التمويل فغالباً ما تكون من رأس المال والديون الطويلة الأجل .

التعريف بالقوائم المالية (Financial Statements)

إنَّ المحلل يحتاج لإتخاذ قراره إلى مجموعة واسعة من المعلومات المالية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية والقانونية ، إلاَّ أن المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية تعتبر الأهم مــن بــين المصادر التي يعتمد عليها المحلل للأسباب التالية :

موضوعيتها ، إذ أنها تتحدث عن نتائج تاريخية فعلية
 تقديمها لمعلومات كمية يمكن قياسها ومقارنتها والإستنتاج منها
 استعمالها لوحدة قياس مفهومة لدى الجميع وهي وحدات النقد المستعملة

أولاً : قائمة الدخل (Income Statement)

تهدف هذه القائمة إلى قياس نتيجة عمليات المؤسسة لفترة زمنية معينة ، لذا فهي عبارة عن ملخص للمبيعات المتحققة والمصروفات التي تكبدتها المؤسسة لتحقيق هذه المبيعات ، ويمثل الفرق ما بين هذين البندين الربح (أو الخسارة) التي حققتها المؤسسة خلال الفترة الزمنية المعنية .

وإذا تحقق للمؤسسة دخول أخرى عدا المبيعات ، أو ترتب عليها مصروفات أخرى عدا المصاريف العادية ، يتم تصنيف هذه الدخول والمصاريف في بنود مستقلة ضمن قائمة الدخل لأنها لم تكن نتيجة لعمليات المؤسسة العادية كما أنها لا تتكرر باستمرار في معظم الحالات .

وعند إعداد قائمة الدخل يقوم المحاسب بتحديد العناصر التي تشكل دخلا للفترة الحالية والعناصر التي تشكل نفقات مستحقة خلالها ، وتتم المقارنة بينها لتحديد الدخل ، أما إذا تبين وجود نفقات غير مستحقة فيتم التصنيف ضمن الأصول لحين انقضاء الفترة المالية التي تستفيد منها .

آب / ۲۰۰۳

وتعكس هذه القائمة نتائج أعمال المؤسسة على الفترات الزمنية ذات العلاقة ، هذا وتستخرج قائمة الدخل من عدة حسابات باختلاف طبيعة المشروع منها :

أ – حساب التشغيل للمشاريع الصناعية
 ب – حساب المتاجرة للمشاريع التجارية
 ج – حساب الأرباح والخسائر

أهمية قائمة الدخل

من أهم أهداف المحاسبة تعرف الدخل الصافي المتحقق من المشروع خـــلال الفتــرة الزمنيــة موضع الإعتبار ، لأن تعرّف الدخل ضروري في المجالات التالية :

أ - تمكين المالكين من تعرّف نتائج استثمار اتهم

ب – تسهيل مهمة الدائنين في الرقابة على سلامة أوضاع المؤسسة وضمان أموالهم

ج – تسهيل مهمة الإدارة في التخطيط والرقابة وتوزيع الأرباح

د تمكين المحللين من تقييم بدائل الإستثمار في مختلف المشروعات

أساسيات التحليل المالى

صفحة ٢٠ / ٧٢



ł

مثال على قائمة الدخل

بالدينـــار	
٤٢	المبيعات
(۲۸۰۰)	تكلفة المبيعات
1 5 • •	مجمل ربح العمليات
(٩٥٠)	المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع
() • •)	الإستهلاك
۳٥,	صافي ربح العمليات
(° ·)	فائدة مدفوعة
۳۰۰	صافي ربح العمليات بعد الفائدة
	إيرادات أخرى :
۱.	* فائدة مقبوضية
10	* أرباح أسهم
۱.	* ربح بيع موجودات
٣٥	
(مصروفات أخرى
۳۲.	صافي الربح قبل الضريبة
() て ・)	ضريبة (٥٠%)
17.	صافي الربح بعد الضريبة

ł

عناصر قائمة الدخل

(Gross Sales, Revenue, Income) المبيعات أو الإيرادات

وهي عبارة عن الدخل المتحقق من عمليات الوحدة الإقتصادية الأساسية ، وللوصول إلى صافي المبيعات يطرح من مجمل المبيعات العناصر التالية : أ - مردودات المبيعات

ب- الخصم المسموح به

<u>۲- تكلفة المبيعات (Cost Of Goods Sold)</u>

يتكون هذا البند من الكلفة المرتبطة بالوحدات المبيعة ، وتختلف طريقة عرض هذا البند فيما بين الوحدات التجارية والصناعية ، إذ أن المتاجرة لا تتطلب وجود مواد خام وبضاعة تحت التصنيع ومصروفات تصنيع .

وتظهر تكلفة البضاعة (للمؤسسة التجارية) كما يلـــي :

1 • •	بضاعة أول المدة
100.	+ مشتريات
170.	البضاعة المتاحة للبيع
10.	 بضاعة آخر المدة
10	تكلفة المبيعات

أما المشروعات الصناعية ، فتعد قائمة تبين تكلفة البضاعة المصنعة التي تشبه في طبيعتها البضاعة المشتراة في المشروعات التجارية ، وتظهر تكلفة البضاعة المصنعة على النحـو التالي :

تكلفة البضاعة المصنعة للفترة	
المنتهية في ٢٠٠١/١٢/٣١	
	أ – مـواد خــــام :
) • •	مواد خام أول المدة
Λο.	+ مشتریات مواد خام
90.	مواد خام متاحة للإستعمال
(* *)	 مواد خام في نهاية المدة
٩٣.	تكلفة المواد الخام
07.	ب – عمل مباشر
	ج – مصروفات صناعية غير مباشرة
1 2 •	عمل غیر مباشر
٤٠	مواد غير مباشرة
۲۲.	صيانة ، تأمين ، متفرقة
)••	استهلاك المصنع
0	مجمل المصروفات الصناعية غير المباشرة
٤٤.	+ بضاعة تحت التصنيع / أول المدة
1 2 •	 بضاعة تحت التصنيع / آخر المدة
(* • •)	د - التغير في البضاعة تحت التصنيع
170.	كلفة البضاعة المصنعة (أ + ب + ج + د)

أساسيات التحليل المالي

Ÿ

كلفة المبيعات		
170.	كلفة البضاعة المصنعة	
٣	بضاعة جاهزة أول المدة	+
(~~·)	بضاعة جاهزة آخر المدة	_
17	كلفة البضاعة المباعة	

هذا وبعد احتساب كلفة البضاعة المصنعة ، يتم احتساب كلفة المبيعات بنفس الطريقة المطبقة في المؤسسات التجارية ، وذلك كالتالي :

۳- مجمل ربح العمليات (Gross Margin)

و هو عبارة عن الفرق بين صافي المبيعات وتكلفتها .

٤ - مصروفات التشغيل (Operating Expenses)

- وتشمل مصروفات البيع والتوزيع ، وهذه بدورها تشمل رواتب رجال المبيعات
 وعمو لات البيع والإعلان والمعارض .
- المصروفات الإدارية والعمومية وتشمل الرواتب الإدارية ووسائل الإتصال والتدفئة والإضاءة والرسوم القانونية وتكاليف التدقيق .

٣- أرباح أو خسائر غير عادية (Extraordinary Gains & Losses) ويتم عرض هذا البند بشكل مستقل في قائمة الدخل ، ويصنف ضمن هذا البند العنصر الذي يحقق المعايير التالية معاً : أ - أن يكون غير عادي في طبيعته ب - غير متكرر في حدوثه ج - له أهمية نسبية

<u>٧- ضريبة الدخل</u>

<u> ۸ – صافي الربح</u>

ثانيا : الميزانية العمومية (Balance Sheet)

هي عبارة عن صورة للمؤسسة في لحظة معينة من حياتها ، تبين الموارد المتاحة لها والإستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد .

وتقسم قائمة المركز المالي إلى جانبين هما :

أ - الجانب الأيمن : ويمثل الموجودات ، وهي عبارة عن الأصول التي تملكها المؤسسة : ويمثل الموسلة وتستعملها لأجل تحقيق الدخل
 ب- الجانب الأيسر : ويمثل المطلوبات وحقوق المساهمين ، وهو يبيّن الموارد التي بر الجانب الأيسر : موملت منها المؤسسة على الأموال التي استخدمتها في تمويل موجوداتها المختلفة .

وتعد هذه القائمة عادة لفترة زمنية تدعى الفترة المحاسبية ، وقد جرت العادة أن يكون طول الفترة الزمنية التي تعد عنها الحسابات للمؤسسات المختلفة سنة واحدة ، دون أن يمنع من إعداد بيانات مالية داخلية لفترات أسبوعية ، أو شهرية ، أو ربع سنوية ، أو نصف سنوية .

وبسبب كون الميزانية ملخصاً للموقف المالي للمؤسسة في لحظة معينة ، فإنها تتصف بالسكون لبيانها للموقف المالي للمؤسسة ، في لحظة واحدة فقط ، ولا تصبح بعدها ممثلة لهذا الوضع ، لأن عمليات البيع والشراء والوفاء والإستدانة لا تتوقف وبالتالي تغير الوضع المالي للمؤسسة بشكل مستمر .

وتتأثر تركيبة جانبي الميزانية بمجموعة من العوامل ، فتركيبة الموجودات تتأثر بمجموعة العوامل التالية : 1- طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة (تجارة ، صناعة ، خدمات) ٢- أهداف المؤسسة (كالتركيز على السيولة أو الربحية أو النمو السريع) ٣- شكل المؤسسة (مشروع فردي ، شركة تضامن ، شركة مساهمة) أما تركيبة الجانب الأيسر ، فتتأثر بجميع العوامل السابقة ، بالإضافة إلى تأثرها بمجموعة العوامل التالية : 1- طبيعة أسواق المؤسسة (سياسات البيع والتوزيع ، توافر الإقتراض) 7- مرحلة النمو التي وصلتها المؤسسة (النمو ، البلوغ ، الإنحدار) 3- فلسفة الإدارة في التمويل (التوسع في المديونية أو الإعتماد على الموارد الذاتية) 3- مدى توافر مصادر من رأسمال وديون

تبويب عناصر الميزانية

يتم تبويب عناصر الميزانية العمومية من اجل تحقيق الهدف الأساسي من إعدادها ، وهو إعطاء صورة واضحة ، وعادلة لموقف المشروع المالي ، وهذا الأمر استدعى ترتيب عناصرها فـي مجموعات ملائمة ، يسهل معها الوقوف على حالة المشروع وحقيقته في نهاية الفترة المالية المعنية ، كما تمكن من إجراء التحليلات المالية المناسبة ، كمعرفة رأس المال العامل ، ونسبة السيولة في التداول وغيرها من النسب المالية الأخرى دون صعوبة .

أولاً : <u>الأصول (Assets)</u> تقسم الأصول إلى مجموعات رئيسية ومجموعات فرعية حسب درجة سيولتها ، حيـث يتم الترتيب ابتداءً من الأصول الأكثر سيولة ومن ثمَّ الأقل .

 أ - الموجودات المتداولة (Current Assets)
 وهي الأصول المتوقع تحويلها إلى نقد خلال الدورة التجارية أو خلال سنة ، أياً كان الأكثر ، وهي تشمل البنود التالية :
 كان الأكثر ، وهي تشمل البنود التالية :
 عالنقد (Cash)
 ويشمل النقد الموجود في صندوق المؤسسة ، بالإضافة إلى أية إيداعات نقدية في البنوك ، هذا ويجب أن نفرق بين النقد الطليق القابل للإستثمار نقدية فـي البنوك ، هذا ويجب أن نفرق بين النقد الطليق القابل للإستثمار وذلك المقيد ، فالمبالغ المحجوزة ضماناً لتسهيلات معينة ، والمبالغ الموجودة خارج الـبلاد وغير قابلة للتحويل هي أمثلة على النقد غير القابل للإستعمال ، ولا تصـنف هذه ضمن الموجودات المتداولة . أسبهم وسندات قابلة للتسويق (Marketable Securities) غالباً ما تستثمر المؤسسات التجارية الفوائض النقدية المؤقتة لديها بأسهم وسندات قصيرة الأجل ، وبشكل خاص الأوراق الحكومية ؛ وذلك لأن مثل هذه الأوراق قد تدر دخلاً ، أو تحقق فائدة ، أو ترتفع قيمتها لحين الحاجة إليها على شكل نقد .

وتصنف ضمن هذا البند الأوراق المالية التي لا تنوي المؤسسة الإحتفاظ بها ولها سوق جاهزة ونشطة ، كالأسهم المتداولة في السوق المالي ، هذا ولا يدرج ضمن هذا البند المساهمات في الشركات غير المتداولة أسهمها في السوق المالي ، ويتم تصنيف هذه الأوراق ضمن الموجودات المتداولة ، لوجود النية والإمكانية لتحويلها إلى نقد عند الحاجة إليها ، وبعكس ذلك تصنف ضمن الإستثمارات طويلة الأجل .

المدينون وأوراق القبض (Notes & Accounts Receivable) يمثل هذا البند مطلوبات الشركة من عملائها الذين يشترون منتجاتها بشروط آجلة ، وما يدرج من الذمم المدينة ضمن هذا البند هي تلك المتوقع تحصيلها خلال فترة سنة من تاريخ الميزانية ، ويجب أن نفصل هذا النوع من المدينين عن حسابات الموظفين المدينين ، وعن حسابات الشركات التابعة والشقيقة عن تلك الحسابات الناتجة عن العمليات العادية .

وفي حالة الحسابات الجارية للعملاء المدينين ، ليس هناك من تحديد لتاريخ الدفع ، لكن العرف التجاري هو الذي يحدد المواعيد التقريبية عادةً ، طبقاً لنوع النشاط التجاري ، أما بالنسبة لأوراق القبض ، فهي مرحلة أقرب إلى السيولة من المدينين ، لأنها عبارة عن تعهد بالدفع في وقت محدد ، يمكن تسييلها لدى البنوك عن طريق الخصم

ويتحدد حجم هذا البند في ضوء سياسة المؤسسة للمبيعات الآجلة ، والأعراف السائدة في الصناعة وحجم المبيعات وطبيعة السلعة المبيعة .

ونظراً لمخاطر عدم التحصيل المتوقع أن تواجهه بعض الديون ، تعمل المؤسسات على تكوين احتياطي خاص للديون المشكوك فيها ، وإذا ما تأكد عدم التحصيل مستقبلاً ، فيتم قيد الدين المعدوم على الإحتياطي المخصص لهذه الغاية .

أساسيات التحليل المالى

صفحة ٢٨ / ٧٢

البضاعة (Inventory)
تتكون البضاعة من المنتجات التي ستقوم المؤسسة ببيعها ، أو المواد الخام التي ستقوم باستعمالها في عملية الإنتاج ، وهي من بين أكبر الموجودات في المؤسسات التجارية والصناعية .

وغالباً ما تكون بضائع المؤسسة التجارية جاهزة ، ولا تحتاج لكثير من العمل والخدمات لتجهيزها للبيع ، أما بالنسبة للشركات الصناعة ، فالوضع يختلف لأنها تملك أنواعاً مختلفة من البضائع ، طبقاً للمرحلة التي وصلت إليها في طريقها للوصول إلى الشكل النهائي القابل للبيع ، فهناك المواد الخام ، والبضاعة تحت التصنيع ، والبضاعة الجاهزة ؛ ويتم إظهار هذه العناصر الثلاثة في الميزانية بشكل مفصل أو في شكل مجموعة تحت بند البضاعة .

المصروفات المدفوعة مقدماً (Prepaid Expenses) وهي مبالغ مدفوعة لآخرين عن خدمات ستقدم للمؤسسة مستقبلاً ، وتتم رسملة هذه المبالغ ضمن الموجودات المتداولة لحين تقديم الخدمة ، إذ يتم بعدها تحميل قيمة الدفعة على حساب الأرباح والخسائر .

وتصنف هـذه المبالغ ضمن الموجودات المتداولة ، ليس لأنها ستتحول إلـــى نقد ، بل لأنها دفعة مقدمة على خدمات لا بدَّ أن يستعمل النقد لحيازتها وبحيث يتم استخدامها خلال فترة قصيرة . ب – الموجودات الثابتة (Fixed Assets)

وهي الأصول التي يقتنيها المشروع للإستعانة بها على أداء خدماته ، أو تسهيل القيام بعملياته التجارية ، وليس لإعادة بيعها ، حيث يتم الإحتفاظ بها طالما بقيت منتجة ، مثل العقارات والآليات . وتشترك هذه الأصول في ميزات أهمها : أنها لا تهلك عادة في مدة مالية واحدة ، كما أن الأساس المستعمل في تقويمها والغرض منها واحد ، وطبيعة تمويلها واحدة ، إذ تمول عادة من أموال أصحاب المشروع ، أو بقروض طويلة الأجل نسبياً . وأهم الأصول الثابتة ما يسلمي المجل الميا لا تخصع للإستهران الأصول في ميزات أهمها المحاب المشروع ، أو بقروض طويلة الأجل نسبياً .

- المركى . المم من يمير من المه م تحصيح ترضيه عن بعيد ، وتصول المرك من بعيد ، وتلك لعدم محدودية حياتها الإستعمالية .
- البناء والآليات : تتميز بمحدودية استعمالها ، بحيث تهلك بعد فترة نتيجة لإستعمالها في عملية الإنتاج ، لذلك تنقص قيمة هذه الأصول بواسطة الإستهلاك السنوي ، ويظهر الإستهلاك لهذه الأصول بشكل رصيد متراكم مطروحاً من الأصول ، وذلك بهدف إظهار قيمة الأصول الأصلية ، والإستهلاك الحاصل عليه ، والرصيد الصافي بعد الإستهلاك .

ج – الأصول المعنوية (Intangible Assets)

يطلق عليها البعض الأصول الثابتة غير الملموسة (Intangibles) ، وهي تشمل تلك الأصول التي لا وجود لها ، كشهرة المحل ، وحقوق الإمتياز والإختـراع ، والعلامات التجارية ، ومصروفات التأسيس .

وتشترك هذه الأصول في ميزات أهمها أن قيمتها الدفترية لا يقابلها شيء ملموس ، ومن هنا جاءت تسميتها بالأصول المعنوية ، كما أن هذه القيمة غير ثابتة ، بل عرضة للتقلبات المفاجئة الناتجة في أغلب الحالات عن ظروف خارج إرادة إدارة المشروع .

يضاف إلى ذلك أن يفضل دوماً إظهارها بأقل قيمة ممكنة خشية زوال قيمتها فجأة ، نتيجة لزوال أسباب ودواعي وجودها .

صفحة ٣٠ / ٧٢

وتذكر الأصول المعنوية حسب كلفتها ، وإن لم تكن لها كلفة ، فلا يجوز إدراجها ، هذا ويجب استهلاك الموجودات المعنوية ذات الوج المحدد (Limited Existence) مثل الإسثنمارات ، وحقوق الطبع والإمتياز ضمن الحياة المقدرة لها ، أما الأصول المعنوية ذات الحياة غير المحدودة ضمن الحياة المقدرة لها ، أما الأصول المعنوية فات الحياة غير المحدودة (Unlimited Existence) مثل الشهرة والأسماء التجارية فإن المنطق لا يوجب استهلاكها ، ومع ذلك توصي المبادئ المحاسبية باستهلاكها خلال فترة زمنية .

ملاحظ من الأصول تعتبر أحياناً أصولاً ثابتة ، على حين لا تعتبر هناك أنواع من الأصول تعتبر أحياناً أصولاً ثابتة ، على حين لا تعتبر (أصولاً ثابتة) في أحيان أخرى ، فالأوراق المالية تعتبر أصولاً متداولة ، إذا كان شراؤها بهدف استغلال السيولة أو المضاربة ، أي لإعادة بيعها وقت ارتفاع سعرها ، على حين تعتبر أصولاً ثابتة ، إذا تمَّ شراؤها بهدف تحقيق السيطرة على الشركات المصدرة لها ، كما هي الحال في الشركات القابضة والتابعة ، ومن هنا يأتي اختلاف تقييم هذه الأصول تبعاً لتصنيفها ، فهي تُقيَّم بالتكلفة إذا كانت أصولاً ثابتة ؛ وإذا كانت أصولاً متداولة ، فتُقيَّم بالكلفة مطروحاً منها مخصص هبوط أسعار أوراق مالية في حالة كون الأسعار أقل من الكلفة . ثانياً : المطلوبات وحقوق أصحاب المؤسسة (Total Liabilities & Equity) وهي عبارة عن الإلتزامات المالية على المؤسسة لآخرين من موردين ومقرضين ومالكين ، كما هي الحال في الموجودات ، فإن المطلوبات أيضاً تقسم إلى مجموعات رئيسة ، ثم إلى مجموعات فرعية حسب الإستحقاق :

أ – المطلوبات المتداولة (Current Liabilities)

تشمل تلك الإلتزامات الواجبة الأداء في فترة قصيرة تكون – عادة – في حدود فترة تقل عن سنة ، كأوراق الدفع والدائنين أو الموردين التجاريين والمصروفات المستحقة ، تشترك هذه الخصوم بصفة واحدة هي أنها غالباً ما تستعمل لتمويل الأصول المتداولة ، ومثال ذلك :

أوراق الدفع : وهي الأسناد التجارية الموقعة لصالح الموردين
 أوراق الدفع : وهي الإلتزامات للموردين ، وغالباً ما تستحق هذه الديون
 خلال فترة قصيرة

- التزامات مستحقة غير مدفوعة (Accruals) مثل الرواتب ، الضرائب .

ب- المطلوبات طويلة الأجل (Long Term Liabilities)

هي الإلتزامات التي يكون استحقاقها لمدة سنة وأكثر ، مثل القروض المتوسطة الأجل والطويلة الأجل .

الشركة (س)

الميزانية العمومية في ١٢/٣١/.....

المطلوبات وحقوق المساهمين	جزئي	كلي	الأصـــون	جزئي	کلي
79 1.4 41 98			11 (11 +		
مطلوبات متداولة			<u>الأصول المتداولة</u>		
دائنون	ХХ		نقدية	ХХ	
أوراق دفع	ХХ		مدينون (صافي)	ХХ	
قروض قصيرة الأجل	X X		مخزون	X X	
مجموع المطلوبات المتداولة		ххх	مجموع الأصول المتداولة		X x x
* \$11 7 * **			1		
مطلوبات طويلة الأجل			<u>الأصول الثابتة</u>		
قروض طويلة الأجل	ХХ		أر اضىي		
سندات طويلة الأجل	X X		مبانـــي		
مجموع المطلوبات طويلة الأجل		ххх	معدات وآلات		
			مجموع الأصول الثابتة		Xxx
			يطرح : متراكم الإستهلاك	ХХ	
			صافي الأصول الثابتة		Xxx
مجموع المطلوبات		ххх			
حقوق المساهمين			أصول غير ملموسة		
رأس المال من الأسهم العادية	ХХ		شهرة (صافي)		
احتياطيات	ХХ		علامات تجارية (صافي)		
أرباح محتجزة	ХХ		مجموع الأصول غير الملموسة		X x x
مجموع حقوق المساهمين		ххх			
مجموع المطلوبات وحقوق		<u>X X X</u>	مجموع الأصول		<u>X x x</u>
المساهمين					

أساسيات التحليل المالي

آب / ۲۰۰۳

صفحة ٣٣ / ٧٢

ł

أدوات التحليل المالي (Tools Of Financial Analysis)

من أجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المؤسسة نحو تحقيق أهدافها ، على الإدارة المالية للمؤسسة أن تستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنّها من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار .

من أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لهذه الغاية :

<u>١ – مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة</u>

(Comparative Financial Statement Analysis)

تبين هذه الأداة التحليلية التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لسنة خلال سنوات عديدة ، وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة ، إذ تساعد هذه المقارنة في تعرف على مدى التقدم أو التراجع الذي تحققه المؤسسة على مدى سنوات حياتها .

٢- تعرف الأهمية النسبية لكل بنود من بنود الموجودات والمطلوبات / التحليل الهيكلي - ٢ (Structural Analysis / Common Size Balance Sheet)

وتقدم هذه الأداة معلومات هامة عن التركيب الداخلي للقوائم المالية وذلك من خلل تركيزها على عنصرين رئيسيين ، هما :

أ – مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف البنود من قصيرة الأجل
 وطويلة الأجل وحقوق مساهمين .

ب – كيفية توزيع المصادر بين مختلف الإستخدامات من متداولة وثابتة وأخرى .

(Cash Flow Statement) قائمة التدقيق النقدى (Cash Flow Statement)

يعتبر هذا التحليل بديلاً لتحليل قائمة مصادر الأموال واستخداماتها ، وهو يقوم على أساس تحديد التدفقات النقدية التي تمت في المؤسسة خلال الفترة السابقة التي يشملها التحليل ، وذلك بتقسيم هذه التدفقات إلى ثلاث مجموعات هي : التدفقات النقدية من عمليات المويل ؛ التشغيل ، التدفقات النقدية من عمليات الإستثمار ، والتدفقات النقدية من عمليات التمويل ؛ وميزة هذا التحليل تركيزه على التدفقات النقدية على عكس القوائم المالية وأدوات التحليل الأخرى الأخرى الأخرى التي تركز على أساس الإستحقاق .

٤- التحليل المالي بالنسب (Ratio Analysis)

يقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقاتها بعضها ببعض ، أو بالإستناد إلى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن مؤشرات وأعراض الظروف السائدة في المؤسسة موضوع التحليل .

الفصل الثالث محليل القوائم المالية تحليل المقارن التحليل الهيكلي تحليل النسب

Ţ

تحليل القوائم المالية

أولاً : التحليل المقارن للميز انيات العمومية.

تمثل قائمة المركز المالي الموقف المالي للمؤسسة في لحظة معينة ، على حين تمثل قائمة الدخل كشفاً بالدخل المتحقق ، وبالتكاليف المرتبطة بهذا الدخل ، والنتيجة من ربح أو خسارة لفترة معينة ، وإذا ما تمَّ تحليل البيانات المالية الواردة في هاتين القائمتين ، فإن المحلل يستطيع أن يصل إلى نتيجة عن حقيقة الموقف المالي للمؤسسة للفترة المعنية ، لكنه لا يستطيع أن يعتمد في الحكم النهائي على قوائم مالية لفترة واحدة بالرغم مما فيها من معلومات ، للأسباب التالية :

- ١ قد لا تمثل قوائم الفترة الواردة أداء المؤسسة المعتاد
- ٢- لا تخبر المحلل عما إذا كانت النتائج التي تظهرها افضل أو أسوأ مما كان في
 الماضي
- ٣- لا تخبر شيئاً عن الإتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة ، علماً بأن الإتجاه أهم بكثير من النتائج التي تظهر ها قائمة واحدة

ولهذه الأسباب يلجأ المحللون إلى مقارنة القوائم المالية للمؤسسات لتعرف الإتجاه الذي يتخذه أداؤها ، هذا وقد تكون المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسة نفسها ، وتسمى المقارنة في هذه الحالة مقارنة داخلية ، أو قد تكون مع قوائم مالية لمؤسسات أخرى ، وتسمى المقارنة في هذه الحالة مقارنة خارجية .

وسنكتفي – فيما يلي – بالإشارة إلى المقارنة الداخلية ، لأن المقارنة الخارجية لا تختلف عنها إلا في عملية المقارنة مع مؤسسات أخرى تنتمي إلى نفس الصناعة ونفس النشاط وتتقارب في الحجم ومرحلة النمو .

المقارنة الداخلية للقوائم المالية

يتحقق التحليل المقارن من وضع الميزانيات العمومية أو قوائم الدخل بعضها إلى جانب بعض ، ومراقبة التغيرات التي طرأت على كل بند ، على مدى السنوات .

مقارنة الميزانية العمومية للمؤسسة.

تنعكس الآثار المترتبة على قيام المؤسسة بنشاطها في ميزانياتها العمومية عن طريق الزيادة أو النقص في مختلف بنودهــا ، وبإمكان المحلل ملاحظة هــذه التغيرات من خلال المقارنة بين ميزانيتين عموميتين متتاليتين أو بين عـدة ميزانيات .

- أ المقارنة بين ميزانيتين عموميتين متتاليتين
 بالإمكان المقارنة بين ميزانيتين عموميتين متتاليتين مرتبتين ترتيباً عمودياً
 بنفس التسلسل (كما هو موضح في المثال التالي) وذلك لتحقيق ما يلي :
- ١- المقارنة السريعة بين مختلف البنود وملاحظة التغيرات التي
 طرأت عليها
- ٢- تحديد كمية الزيادة أو النقص في كل بند من بنود الميزانية للوقوف على
 الأهمية الكمية لهذا التغير
- ٣- تحديد الأهمية النسبية للتغير الحاصل في كل بند ، لأن التغير الكمّي قد
 لا يعبّر بشكل دقيق عن أهمية التغير الحاصل .

النسبة المئوية للتغير	التغير + (-)	۲۱	۲	
%٣٣	۲	٨	٦	نقد وشبه نقد
%١٩	٥	۳۱	22	مدينـــون
%7∨	٧	3	22	بضاعــة
%7 2	١ ٤	۷۲	0 /\	مجموع الموجودات المتداولة
%17	٦	٥٨	07	موجودات ثابتة
%۱۸	۲.	1	11.	المجمـــوع
%٦0	۲.	01	۳۱	ديون قصير الأجل
(%۲٩)	(٦)	10	۲۱	ديون طويلة الأجل
%١•	٦	٦ ٤	٥٨	حقوق ملكيــــة
%۱۸	۲.	13.	11+	المجمـــوع

الميزانية العمومية المقارنة

عند التحليل المقارن ، لا بدَّ من ملاحظة ما يلي :

- ١- عندما تظهر قيمة سالبة في سنة الأساس ، وقيمة موجبة في السنة التالية أو العكس ، فإن
 التغير النسبي في هذه الحالة ليس له معنى .
- ٢- عندما يكون للبند وجود في سنة الأساس ، و لا يوجد مقابله في السنة الثانية ، فإن النقص
 الحاصل هو ١٠٠% .
- ٣- عندما لا يكون وجود للبند في سنة الأساس ، ويوجد مقابله في السنة التالية ، لا يمكن حساب
 التغير لعدم جواز القسمة على صفر ، ويوضح المثال التالي ما ذكر أعلاه :

نسبة التغير	التغير	۲۰۰۱	۲	
_	۲	10	(20)	الدخل الصافي
-	(~~~)	(1)	۲	ضرائب
-	۸	۸	-	أوراق دفع
(%١٠٠)	(1)	_	1	أوراق قبض

أساسيات التحليل المالى

آب / ۲۰۰۳

صفحة ٣٩ / ٧٢

ب- المقارنة بين عدة ميزانيات

إذا توافرت للمحلل ميز انيات عمومية لعدة سنوات ، يستطيع ترتيبها بالشكل الظاهر في المثال التالي ، للتمكن من ملاحظة التغيرات التي طرأت على وضع المؤسسة على مدى هذه السنوات .

Ý

۲۰۰۱	* • • •	1999	1998	1997	
١٦	١٢	۱.	٨	٦	نقد وشبه نقد
٦٢	07	٤٢	٣٦	۲۸	مدينون
٦٦	07	۳۸	۳.	۲٤	بضاعة
1 £ £	117	٩.	٧٤	٥ ٨	مجموع الموجودات المتداولة
١١٦	۱ • ٤	۹.	٨٤	٦.	الموجودات الثابتة / صافي
۲٦.	22.	1	101	114	مجموع الموجودات
٤٦	٣٤	۲.	١٤	۱.	دائنون
٣٤	۲۸	77	۲٤	١٦	مستحقات
۸.	٦٢	٤٦	۳۸	47	مجموع المطلوبات المتداولة
77	۲.	١٢	٦	А	ديون طويلة الأجل
77	77	١٦	١٤	۱.	مستحقات عاملين
۱۳۲	1 + £	٧٤	0 A	źź	إجمالي المطلوبات
٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	٥٢	ر أسمال مدفوع
77	0 £	٤٤	۳۸	77	أرباح غير موزعة
140	117	1.7	1	٧٤	إجمالي حقوق المساهمين
42.	**.	14.	101	114	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

ميزانيات عمومية مقارنة

أساسيات التحليل المالى

آب / ۲۰۰۳

صفحة ٤٠ / ٢٢

ج- مقارنة الحجم الموحد للميزانيات العمومية (Common-Size Analysis) تقوم هذه الطريقة على أساس تحويل الأرقام المطلقة في الميزانيات العمومية إلى نسب ، وذلك باعتبار أن كلاً من جانبي الميزانية متساو ١٠٠% ، وبعد ذلك يتم التعبير عن كل بند من بنود الميزانية كنسبة من مجموع الجانب الذي ينتمي إليه ، وذلك بقسمة البند نفسه على مجموع الجانب الذي ينتمي إليه . وتمكن هذه القائمة المقارنة المحلل من أن يحكم بنظرة سريعة على الإتجاهات التي يتخذها وضع المؤسسة وأداؤها ، والتغيرات النسبية التي تطرأ على كل بند ، كما تفصح بشكل معبر عن تركيبة الأصول ، والموارد المستخدمة في تمويلها ، والخصوم ، والأهمية النسبية لكل بند من بنودها ، ومدى تركزها ، وتطور هذه الأهمية على مدى السنوات .

	1997	1998	1999	Y	۲۰۰۱
<u>وجودات</u>					
د وشبه نقد	%0	%0	%٦	%0	%٦
ينون	%۲٤	%۲۳	%۲۳	%Y £	%۲٤
ساعة	%٢.	%19	%۲١	%Y £	%٢٥
جموع الموجودات المتداولة	% ٤ ٩	% ٤ ∨	%0.	%0٣	%00
مافي الموجودات الثابتة	%01	%0٣	%0.	% £ V	%٤0
جموع الموجودات	%1	%1	%١٠٠	%١٠٠	%1
طلوبات وحقوق المساهمين					
ئنون	%^	%٩	%11	%10	%۱۸
ىتحقات	%15	%10	%1 ٤	%١٣	%١٣
جموع المطلوبات المتداولة	%۲۲	%7 ٤	%٢٥	%۲۸	%۳١
ون طويلة الأجل	%٧	%٤	%٧	%٩	%١.
نوق العاملين	%^	%٩	%٩	%١.	%١•
سالي الديون	% ٣٧	% ٣٧	% £ 1	% £ ∨	%01
س المال المدفوع	% £ £	%٣٩	%٣٤	%۲۸	%۲٤
باح غير موزعة	%19	%۲٤	%٢٥	%٢٥	%٢0
مالي حقوق المساهمين	%٦٣	%٦٣	%09	%0٣	%٤٩
جموع المطلوبات وحقوق المساهمين	%1	%1	%١٠٠	%١	%١

أساسيات التحليل المالى

صفحة ٤١ / ٧٢

ثانياً : التحليل المقارن لقوائم الدخل

يمكن القيام بالدراسة المقارنة لقوائم الدخل للمؤسسات التجارية باستخدام نفس الأدوات التي استخدمت في الدراسة المقارنة للميزانيات العمومية :

أ – المقارنة بين قائمتى دخل لفترتين متتاليتين

يمكن المقارنة بين قائمتي دخل لفترتين متتاليتين بعد ترتيبهما عموديا بنفس التسلسل (كما يبين المثال اللاحق) لتحقيق ما يلي : ١- المقارنة السريعة بين مختلف البنود وملاحظة التغيرات التي طرأت على كل منها

٢- تحديد كمية التغير في كل بند للوقوف على الأهمية الكمية لهذا التغير

٣- تحديد الأهمية النسبية للتغير الحاصل في كل بند ، لأن التغير الكمّي قد لا يُعبِّر بشكل دقيق عن أهمية التغير الحاصل

قائمة الدخسل

الأهمية النسبية للتغير	كمية التغير	71	۲	
%٢٠	0.	۳	۲٥.	صافي المبيعات
%10	۲٤	(145)	()٦.)	تكلفة المبيعات
% ۲ ۹	۲٦	117	٩.	مجمل الربح
% I V	٦	(٤١)	(۳0)	مصروفات بيع وتوزيع
صفر	-	() ·)	())	استهلاك
% £ £	۲.	70	20	صافي الربح قبل الفائدة والضريبة
% ٤ ٣	۱.	٣٣	۲۳	ضريبة

أساسيات التحليل المالى

صفحة ٢٢ / ٢٧

% ٤ ٥	۱.	٣٢	۲۲	صافي الربح	

صفحة ٤٣ / ٧٢

ب - المقارنة بين قوائم دخل لعدة سنوات

تتم المقارنة بين قوائم الدخل لنفس المؤسسة لعدة سنوات من أجل تعرّف الإتجاهات التي اتخذها أداء المؤسسة على مدى فترة مختارة من الزمن ، ويبين المثال التالي قائمة دخل مقارنة لعدة سنوات ، ويلاحظ ما يلي :

- ١ اتخذت المبيعات اتجاهـــــأ تصاعدياً
- ٢- اتخذت الأرباح اتجاهاً صاعداً أيضاً
- ٣- نمت المصروفات بنسبة أقل من نسبة نمو المبيعات مما يدل على كفاية
 الرقابة على المصروفات

۲۰۰۱	۲	1999	1997	1997	
٦	0.	٤٢٠	٣٦.	۲۸۰	صافي المبيعات
(۳۸٤)	(٣٢٦)	(۲٦٤)	(۲۱٦)	(177)	تكلفة المبيعات
*17	۱۷ ٤	107	1 £ £	118	مجمل الربح
(٤٨)	(٤٢)	(٤٦)	(٤٨)	(٣٦)	مصروفات البيع
(٣٠)	(۲٤)	(77)	(۲۰)	(۱٦)	مصروفات إدارية وعمومية
(77)	(• 7)	(14)	(۲۱)	(17)	استهلاك
۱۰۰	۸٦	٨٦	٨٤	٦ ٤	إجمالي المصروفات
117	٨٨	۷.	٦.	0 £	الربح قبل الفائدة والضريبة

قائمة دخل مقارنة بالأرقام

فوائد مدفوعة	(٢)	(٢)	(٢)	(7)	(٢)
إيرادات أخرى	۲	۲	۲	۲	۲
الربح قبل الضريبة	0 £	٦.	٧.	~~	117
ضريبة	(۲٦)	(* *)	(۳٤)	(٤٢)	(۵٦)
صافي الربح	۲۸	٣٢	٣٦	٤٦	٦.

صفحة ٤٥ / ٧٢

ł

ج – قائمة دخل مقارنة بالنسب (Common Size Income Statement)

وبدلاً من أن تتم المقارنة بين الأرقام المطلقة لقوائم الدخل ، تتم المقارنة في هـذه الحالة بين نسب مئوية ممثلة لكل بند من بنودها ، وتقوم هذه الطريقة من التحليل على تقييم التكاليف والأرباح كنسبة من المبيعات .

والخطوة الأولى في هذه العملية هي تحليل قائمة الدخل تحليلاً عمودياً ، علي أن تمثَّل المبيعات ١٠٠% ، إذ ينسب كل بند من بنود قائمة الدخل إلى المبيعات ، وبعد إنجاز هذا التحليل تتم المقارنة بين النسب المستخرجة .

وتمكِّن هذه المقارنة المحلل من التعرف على كفاية الأداء عند مستويات مختلفة من المبيعات ، كما تمكنه من تعرف الإتجاه الذي تتخذه مختلف البنود والتغيرات التـــى قد تطرأ عليها .

۲۰۰۱	۲	1999	1998	1997	
%١٠٠	%١	%١٠٠	%١	%١	صافي المبيعات
%٦٤	%٦0	%٦٣	%٦.	%01	تكلفة المبيعات
%٣٦	%٣0	%٣٧	% £ •	% £ Y	مجمل الربح
%^	%^	%11	%١٣	%١٣	مصروفات البيع
%0	%0	%0	%٦	%٦	مصروفات إدارية وعمومية
%٤	% ٤	% ٤	% ٤	% έ	مصروف الإستهلاك
% ۱ V	%١٧	% ۲ •	% ۲ ۳	% ۲ ۳	إجمالي المصروفات
%19	%١٨	% ۱ ۷	% ۱ ۷	%19	الربح قبل الفوائد والضرائب

قائمة دخل مقارنة بالنسب

فوائد مدفوعة	%∙.∀	%•.٦	%0	%•.£	%•.٣
إيرادات أخرى	%∗.∀	%•.٦	%0	% • . ٤	%•.٣
الربح قبل الضريبة	%19	% ۱ V	% \ V	%۱۸	%١٩
ضريبة الدخل	%૧	%∧	%∧	%^	%٩
صافي الربح	%١٠	%٩	%١٠	%١٠	%١.

ثانياً: التحليل الهيكلي للقوائم المالية (Structural Analysis)

ويقوم هذا التحليل على أساس إيجاد الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات إلى المجموع الكلي للجانب الذي ينتمي إليه البند ، ويتحقق ذلك بقسمة كل بند من بنود الموجودات على إجمالي الموجودات ، وكذلك الحال بالنسبة للمطلوبات .

ويركز هذا التحليل على مظهرين هامين هما :

- ١- إظهار الأهمية النسبية لمصادر الأموال من قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل
 وحقوق المساهمين
 - ٢- إظهار الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات

ثالثاً : تحليل النسب المالية (Ratios Analysis)

يمكن تقسيم النسب المالية في خمس فئات رئيسية هي على النحو التالي :

i (Profitability Ratios) نسب الربحية

في تحليل الربحية يتم التركيز على مجموعتين من نسب الربحية هما :

أ – مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات لتعبر عن مدى قدرة نشاط البيع على
 توليد الأرباح ، وتشمل هذه المجموعة النسب المالية التالية :

أساسيات التحليل المالى

صفحة ٤٧ / ٧٢

۱ – حافة مجمل الربح = <u>مجمل الربح</u>
 ۲ صافى المبيعات

(EBIT) ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب (EBIT)
۲ – حافة ربح التشغيل = ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب

وتستخدم النسبتان أعلاه لقياس مدى قدرة المنشأة على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تنشأ إما عن هبوط السعر السوقي للمنتج ، أو ارتفاع نفقات تصنيع المنتج ، أو هبوط حجم المبيعات .

ب – مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالأموال المستثمرة في المنشأة بقصد تمويل
 موجوداتها وسواء كان مصدر هذه الأموال من المساهمين أو من الإقتراض أو
 من الاثنين معاً.

وتضم هذه المجموعة نسباً مالية مثل :

ويمكن إظهار هذه النسبة في صورة أخرى حيث يطلق عليها حينئذ مصطلح العائد على الإستثمار (ROI) وتحدد بالمعادلة التالية :

ROI = <u>صافي الربح بعد الضريبة</u> معدل مجموع الموجودات

يقصد بالمعدل ما يلي :-

مجموع البند في بداية السنة + مجموع البند في نهاية السنة. .

حيث ض = معدل ضريبة الدخل

صفحة ٤٨ / ٧٢

آب / ۲۰۰۳

♦ العائد على حقوق المساهمين العاديين (ROE)

= <u>صافي الربح بعد الضريبة</u> معدل صافى حقوق المساهمين

(Earning Power) القوة الإيرادية (

ويتوقف تحديدها على الزاوية التي يُنظر من خلالها لذلك المؤشر ، فإذا كانت القوة الإيرادية (EP) مرادفاً للعائد على الموجودات (ROA) فإنها تحدد بالمعادلة التالبة .

EP = حافة ربح التشغيل x معدل دوران الموجودات أما إذا كانت مرادفاً للعائد على الإستثمار ROI فإنها تحدد بالمعادلة التالية : EP = حافة الربح بعد الضريبة x معدل دوران الموجودات

ومما تجدر الإشارة هنا هو أنه يتوجب على المحلل المالي في تنفيذه لتحليل الربحية أن يميز بين مصطلح الربح من جهة Profit ، ومصطلح الربحية Profitability من جهة أخرى ، كما عليه أن يربط النسب المشار إليها أعلاه بمؤشر آخر سيرد ذكره لاحقاً عند عرض مجموعة نسب الكفاءة أو نسب النشاط ، ويقصد بهذا المؤشر ما يعرف بنسبة معدل دوران الموجودات .

إذ توفر هذه النسبة مؤشراً عن مدى قدرة إدارة المنشأة على استخدام موجوداتها في توليد المبيعات والتي هي في الأساس المصدر الرئيسي للأرباح ، وبناء لذلك نلاحظ بأن هذه النسبة أي معدل دوران الموجودات تعتبر أحد طرفي معادلة القوة الإيرادية للمنشأة .

in Liquidity Ratios نسب السيولة

صفحة ٤٩ / ٧٢

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الإئتماني للمنشأة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل .

Ţ

وتشمل هذه النسب ما يلي :

(Current Ratio) نسب التداول 🗲

= <u>الموجودات المتداولة</u> المطلوبات المتداولة

♦ نسب السيولة السريعة (Quick -Acid Ratio)

<u>الموجودات المتداولة – المخزون</u>
 المطلوبات المتداولة

(Cash Ratio) نسبة النقدية 🗲

<u>الموجودات النقدية وشبه النقدية</u>
 المطلوبات المتداولة

تجدر الإشارة هنا إلى أنه من الصعب وجود نسبة معيارية متفقاً عليها كمقياس للسيولة ، وإن كان بالإمكان وجود معيار متفق عليه لصناعة معين ، لكن يمكن القول بأن معايير السيولة تكون عادة متشددة بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية وكذلك إلى حد ما التجارية ، في حين تكون هذه المعايير منخفضة إلى حدد ما بالنسبة للمنشآت العاملة في القطاع الصناعي أو في قطاع الخدمات .

من جانب آخر نذكر مرة أخرى بأن نسب السيولة آنفة الذكر وإن كانت تعبر عن المحتوى أو المضمون الكمي لسيولة المنشأة دون المحتوى أو المضمون النوعي الذي يتطلب لتقييمه استخدام مؤشرات أخرى هي نسب أو معدلات دوران الموجودات والمطلوبات المتداولة مثل : معدل دوران الذمم المدينة ، معدل دوران المخزون ، معدل دوران الذمم الدائنة وهذه المعدلات وغيرها سيتم التعرض لها بالتفصيل لدى بحث نسب النشاط .

كما نذكر أيضاً بوجوب مراعاة ملاحظة هامة لدى دراسة مؤشرات السيولة ، هذه الملاحظة هي أن السيولة والربحية هدفان متلازمان للمنشأة لكنهما في الوقت نفسه متضادين ، بمعنى أن مراعاة تحسين أحدهما ستكون على حساب الآخر ، من هذا تأتي أهمية مراعاة توفير التوازن بينهما . وبالتالي يجب أن لا يؤخذ ارتفاع نسب السيولة في المنشأة دائماً على أنه علامة صحة في أداء المنشأة ، إذ قد تكون السيولة المفرطة مؤشراً لعدم كفاءة إدارة الإستثمار وبالتالي سبباً في انخفاض مؤشرات الربحية لدى المنشأة ، كما أن تكريس جهود الإدارة لتحقيق مؤشرات ربحية عالية ستنعكس سلباً على مؤشرات سيولتها .

نسب الأداء أو نسب النشاط (Performance of Activity Ratios)

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الموجودات والمطلوبات ، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات ومن ثمَّ مدى قدرتها في الإستخدام الأمثل لهذه الموجودات .

ويمكن تقسيم هذه النسب أو المعدلات في مجموعتين رئيستين هما :

أ – نسب أو معدلات دوران الموجودات والمطلوبات المتداولة ، وتشمل ما يلي :

♦ معدل دوران الذمم المدينة (Accounts Receivable Turnover)

= <u>صافي المبيعات</u> معدل رصيد المدينين

♦ متوسط فترة التحصيل (Average Collection Period)

أساسيات التحليل المالى

صفحة ٥١ / ٧٢

٣٦٥ معدل دوران الذمم المدينة

ويقيس هذا المعدلان كفاءة إدارة الإئتمان ومدى فاعلية سياسات الإئتمان و والتحصيل ، وكلما زاد معدل دوران الذمم المدينة أو انخفض متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشراً جيداً والعكس بالعكس .

(Inventory Turnover) معدل دوران المخزون (

= تكلفة البضاعة المباعة
 معدل رصيد المخزون

متوسط فترة الإحتفاظ بالمخزون

ويقيس هذان المعدلان مدى كفاءة وفاعلية إدارة المخزون ، وكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الإحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشراً جيداً والعكس بالعكس وذلك مع مراعاة أن ارتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطر إدارة المخزون .

♦ معدل دوران الذمم الدائنة (Accounts Payable Turnover)

<u>تكلفة البضاعة المباعة</u>
 معدل رصيد الدائنين
 <u>أو</u>
 المشتريات

أساسيات التحليل المالى

صفحة ٥٢ / ٢٧

آب / ۲۰۰۳

معدل رصيد الدائنين

متوسط فترة الإئتمان

= <u>٣٦٥</u> معدل دوران الذمم الدائنة

ويقيس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملاءمة بين سياستي البيع والشراء ، لذا كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة زاد عن متوسط فترة الإئتمان كلما كان ذلك مؤشراً على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المنشأة من زاوية السيولة ، ذلك سيزيد من طول الفترة الزمنية التي يمنحها الموردون لتسديد فواتير المشتريات وهذا ما يخفض من ضغوطات السيولة .

♦ معدل دوران صافي رأس المال العامل (Net Working Capital Turnover)

= ______ صافي المبيعات _____ معدل رصيد صافي رأس المال العامل

وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلاً على كفاءة إدارة صافي رأس المال العامل والعكس صحيح .

نذكر هنا مرة أخرى بأن معدلات الدوران آنفة الذكر تستخدم كمؤشرات مكملة لنسب السيولة باعتبارها مؤشرات مفيدة لنوعية أو جودة الموجودات المتداولة .

ويجدر بالمحلل المالي لدى دراسة معدلات دوران الموجودات المتداولة بشكل عام أن يراعي احتمالات ما قد تلجأ إليه المنشأة من تحسين صوري لها عن طريق القيام ببعض الإجراءات المؤقتة في نهاية العام بقصد تحسين هذه المعدلات في البيانات المالية المنشورة .

صفحة ٥٢ / ٢٢	آب / ۲۰۰۳	أساسيات التحليل المالي
--------------	-----------	------------------------

فيمكن لها مثلاً أن ترفع معدل دوران البضاعة عن طريق القيام بصفقات بيع كبيرة بشروط سهلة في نهاية العام ، تؤدي إلى تضخيم قيمة المبيعات ، ومن ثمَّ تخفيض رصيد المخزون ، فيكون لهذا الإجراء أثر مزدوج على الربحية فيحسنها وعلى السيولة فيرفعها ، كما يمكن تحسين معدل دوران الذمم المدينة بتاريخ إعداد الميزانية عن طريقة زيادة في تحصيل الذمم فوق المعدلات المعتادة ، ثم تعود المنشأة إلى سياسات الإئتمان السهلة بعد إعداد الميزانية مباشرة .

ملاحظة

في قياس أو اشتقاق معدلات الدوران آنفة الذكر يمكن الإستعاضة في المقام عـن رقـم الرصيد برقم متوسط الرصيد إذا ما أمكن ذلك .

أساسيات التحليل المالى

صفحة ٥٤ / ٧٢

ب – نسب أو معدلات دوران الموجودات طويلة الأجل

وتقيس كفاءة الإدارة في استغلال موجوداتها الثابتة بفاعلية تحقق العائد الأقصى لها ، وكلما ارتفعت هذه المعدلات كان ذلك دليل جودة والعكس بالعكس .

ومن أهم هذه المعدلات :

♦ معدلات دوران الموجودات (Total Assets Turnover)

<u>صافى المبيعات</u>
 معدل مجموع الموجودات

♦ معدل دوران الموجودات العاملة (Working Assets Turnover)

حافي المبيعات
 مجموع الموجودات غير العاملة

♦ معدل دوران الموجودات الملموسة (Tangible Assets Turnover)

= <u>صافى المبيعات</u>
مجموع الموجودات – الموجودات غير الملموسة

نسب هيكل رأس المال (Capital Structure Ratios)

تخدم هذه النسب والتي يطلق عليها مصطلح نسب الملاءة (Solvency Ratio) كأدوات لتقييم مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل ، كما تقيس أيضاً مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في المنشأة وذلك في الموازنــــة بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي ، ومن ثمَّ انعكاسات هذه السياسة على مخاطر الرفع المالــي (Financial Leverage Risk) ، ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال ما يلي :

صفحة ٥٥ / ٧٢

♦ نسبة الديون / الموجودات (Debt -Assets Ratio)

<u>مجموع الديون</u>
 مجموع الموجودات

نسبة الديون طويلة الأجل / الديون طويلة الأجل + حقوق الملكية

وكلما ارتفعت هذه النسب تزداد المخاطرة والعكس بالعكس .

ومع أنه من الصعب تحديد معايير للنسب السابقة إذ تختلف هذه النسب حسب حجم وطبيعة نشاط المنشأة ، إلا أن المتعارف عليه أن لا تزيد النسبة الأولى عن ٥٠% و النسب الثانية عن ١٠٠% ، وكلما ارتفعت النسبتان السابقتان تزداد مخاطر الرفع المالي والعكس بالعكس ، ويتم تقييم نجاح إدارة المنشأة عادةً بمدى نجاحها في تحقيق الموازنة بين مزايا المتاجرة بالملكية من جهة والمخاطر التي تترتب على تزايد اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي من جهة أخرى .

♦ نسبة تغطية الفوائد (Times Interest Earned)

= صافي ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب (EBIT) الفوائد المدفوعة

(Debt – Service Ratio) نسب خدمة الديون (♦

= صافي الربيح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب (EBIT) الفوائد المدفوعة + القسط المستحق خلال العام من الديون

فترة استرداد القرض

= النقدية وما يعادلها – الفوائد المدفوعة – توزيعات الأرباح قيمة القرض

أساسيات التحليل المالى

صفحة ٥٦ / ٧٢

(Full Coverage Ratio) نسبة التغطية الشاملة (

= صافي الربح قبل الضريبة والفوائد (EBIT) + الإستهلاكات + الإيجارات الفوائد المدفوعة + أقساط القروض مستحقة السداد + الدفعات الإيجارية ١ – ض

نسب السوق (Market Ratios) تخدم هذه النسب محللي الأسهم في أداء مهامهم لدى تقييم أداء الشركات كما تخدم المستثمرين الحاليين والمحتملين الذين يتعاملون في أسواق المال في التعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم ، وتضم هذه المجموعة من النسب ما يلي :

♦ عائد السهم العادي (EPS) عائد السهم العادي (

= <u>صافي الربح بعد الضريبة – توزيعات الأسهم الممتازة</u> عدد الأسهم العادية

نشير هذا إلى أن المعادلة أعـلاه تستخدم في تحديد ما يسمى عائد السهم الأساسي (Primary EPS) وذلك عندما يكون هيكل رأس المال بسيطاً (Simple) أي عندما لا تتواجد فيه إصدارات قابلة للتحويل إلى أسهم عادية كالأسهم الممتازة والسندات ، أما إذا كان هيكل رأس المال مركباً (Complex) أي تتواجد فيه إصدارات كالأسهم الممتازة والسندات القابلة للتحويل إلى اسهم عادية فحينئذ يتطلب الأمر احتساب ما يعرف بعائد السهم المخفض (Fully Diluted EPS) وذلك من خلال معادلة تأخـذ في الحسبان احتمال تحويل تلك الإصدارات إلى أسهم عادية .

▶ توزيعات السهم العادى (DPS) توزيعات السهم العادى

أساسيات التحليل المالى

صفحة ٥٧ / ٧٢

= التوزيعات المعلن عنها للمساهمين العاديين

عدد الأسهم العادية

♦ نسبة توزيع الأرباح (Dividends Payout Ratios)

DPS	= <u>توزيعات السهم العادي</u> =
EPS	عائد السهم العادي

(Retention Ratio) ♦ نسبة حجز الأرباح

DPS - 1 =

♦ ربع السهم العادي (Yield Per Share (YPR)

= <u>توزيعات السهم العادي (DPS)</u> السعر السوقي للسهم

يقيس هذا المؤشر تكلفة الفرصة البديلة للإستثمار في السهم وبالتالي يساعد في اتخاذ القرار أما ببيع السهم أو الإحتفاظ به .

Capitalization Rate (CR) معدل الرسملة

أساسيات التحليل المالي

آب / ۲۰۰۳

صفحة ٥٨ / ٧٢

= <u>عائد السهم العادي EPS</u> السعر السوقي للسهم

♦ مضاعف السعر السوقي للسهم (PER) Price Earnings Ratio
 ◄ <u>السعر السوقي للسهم</u>
 = EPS عائد السهم العادي EPS

يقيس هذا المؤشر طول فترة استرداد الأموال المستثمرة في السهم ويخدم المضاربين في الأسهم في اختيار أسهم الشركات التي يضاربون عليها ، فكلما انخفض هذا المؤشر يكون مشجعاً لهم على شراء أسهم أملاً في تحقيق مكاسب رأسمالية تنتج عن تقلب اسعر السوقي للسهم ، أما إذا ارتفع هذا المؤشر عن المعيار السائد للصناعة فيعتبر دليلاً على تضخم السعر السوقي للسهم وبالتالي ارتفاع المخاطر في المضاربة عليه ، وبالإضافة إلى الإستفادة منه في تقييم القيمة السوقية للسهم يفيد كذلك في التبوئ بالسعر المستقبلي للسهم .

♦ القيمة الدفترية للسهم العادي (Book Value Per Share)

= <u>مجموع حقوق المساهمين العاديين</u> عدد الأسهم العادية

وكلما ارتفعت هذه النسبة كان دليلاً مشجعاً على الإستثمار في أسهم الشركة باعتبارها مؤشراً على أن الشركة قد حققت أرباحاً ، أما إذا انخفضت القيمة الدفترية للسهم عن

صفحة ٥٩ / ٢٧

قيمة الإسمية (Par Value) فهذا دليل على أن الشركة قد حققت خسائر استهلكت جزءاً من رأسمالها .

ļ

استخدامات النسب المالية

كما سبق وأشرنا تخدم النسب المالية المحلل المالي في تقييم أداء المنشأة فــي مجــالات الربحيــة والسيولة والملاءة وكذلك مدى كفاءة إدارتها في رسم وتنفيذ سياساتها التمويلية والإستثمارية .

صفحة ٢٠ / ٢٧

الفصل الرابع حالات عملية آب / ۲۰۰۳ صفحة ٢١ / ٧٢ أساسيات التحليل المالى

Ţ

الحالة الأولى

شركة الأمل التجارية

توفرت لديك المعلومات التالية عن القوائم المالية لشركة الأمل التجارية (القيمة بالألف دينار) :

۲۰۰۱	Y	1999	1998	
				أ – الميزانية العمومية
19	10	10	1	الموجودات المتداولة
۲۰۰۰	۲	10	10	الموجودات الثابتــة
٣٩	٣٥	۳	70	مجموع الموجودات
1770	1	٨٥.	0	المطلوبات المتداولة
1	1	٩	٧٥.	القروض الطويلة الأجل
1770	10	170.	170.	صافي حقوق الملكية
۳۹	۳٥	۳۰۰۰	40	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
				ب– قائمة الدخل
010.	٤٩	٤٥	٤ • • •	صافي المبيعات
٦	٤٩.	٤.0	۳	صافي الربح

Ÿ

الحالة الثانية

فيما يلي ملخص للميز انيات وقوائم الدخل لعام ٢٠٠٠ لثلاث شركات تعمل في نفس المجال وتنطبق عليها خصائص الصناعة الواحدة (المبالغ بالألف دينار) :

شركة (٣)	شرکة (۲)	شرکة (۱)	
			أ – الميزانية العمومية
1	70	10	الموجودات المتداولة
۲	770.	19	الموجودات الثابتة
۳۷۰۰	٤٧٥.	٣٤ • •	مجموع الموجودات
9	1 5 • •	٧	المطلوبات المتداولة
٨	11	1	القروض الطويلة الأجل
۲	770.	1	صافي حقوق المالكين
۳۷	٤٧٥.	٣٤٠٠	مجموع المطلوبات وحقوق المالكين
			ب– قائمة الدخل
07	۸۳	٦٨	صافي المبيعات
770	1	۸	صافي الربح

أساسيات التحليل المالي

Ÿ

	الحالة الثالثة	*	
	مان التجارية <u>"شركة تضامن"</u>		
	كما هي في ٣١ كانون الأول ٢٠٠١	الميزانية العمومية	
المطلوبات وحقوق الشركاء	۲۱	مرابع ال	
المصوبات وحقوق السرحاع	دينار أردني	الموجودات	نار أردني
المطلوبات المتداولة		ا <i>لموجودات المتداولة</i>	
بنوك دائنة	0, ٧٦ ٧, ٣١٨	نقد وشيكات مؤجلة في الصندوق ولدى البنوك	٣, ٤١٢, ١١
ذمم دائنة	٦٨,١١٩	ذمم مدينة	291,77
أوراق دفع	۲,۲۰۰	مصاريف وتأمينات الاعتمادات المستندية	٧٢٩,١١
مصاريف مستحقة	٤,١٧٨	بضاعة آخر المدة (إيضاح ١)	0,7.7,.
		مصاريف مدفوعة مقدما	٣,١٩٢
		تأمينات مستردة	٩,١٦٣
مجموع المطلوبات المتداولة	0,111,110	مجموع الموجودات المتداولة	9,707,.
<u>حقوق الشيركاع</u>		الموجودات الثابتة	
رأس المال	0,	التكلفة	۹٣,١٧٦
جاري الشركاء	٣,٦٨١,٩٣٢	الاستهلاك المتراكم	(٦٧,٣٨٧
أرباح مدورة	۱ • ٤, • ٣ •	القيمة الدفترية للموجودات الثابتة (إيضاح ٢)	Y0,VA9
صافي ربح (خسار) السنة – بيان (ب)	٤٥,٠٦٧		
مجموع حقوق الشركاء	٣,٨٣٦,. ٢٩		
مجموع المطلوبات وحقوق ابشركاء	9,777,855	مجموع الموجودات	٩,٦٧٧,٨
	شكل جزءا من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه	إن الإيضاحات المرفقة ت	
	صفحة ٢٥ / ٢٢	آب / ۲۰۰۳	ت التحليل المالي

شركة عمان التجارية

بيان الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠١

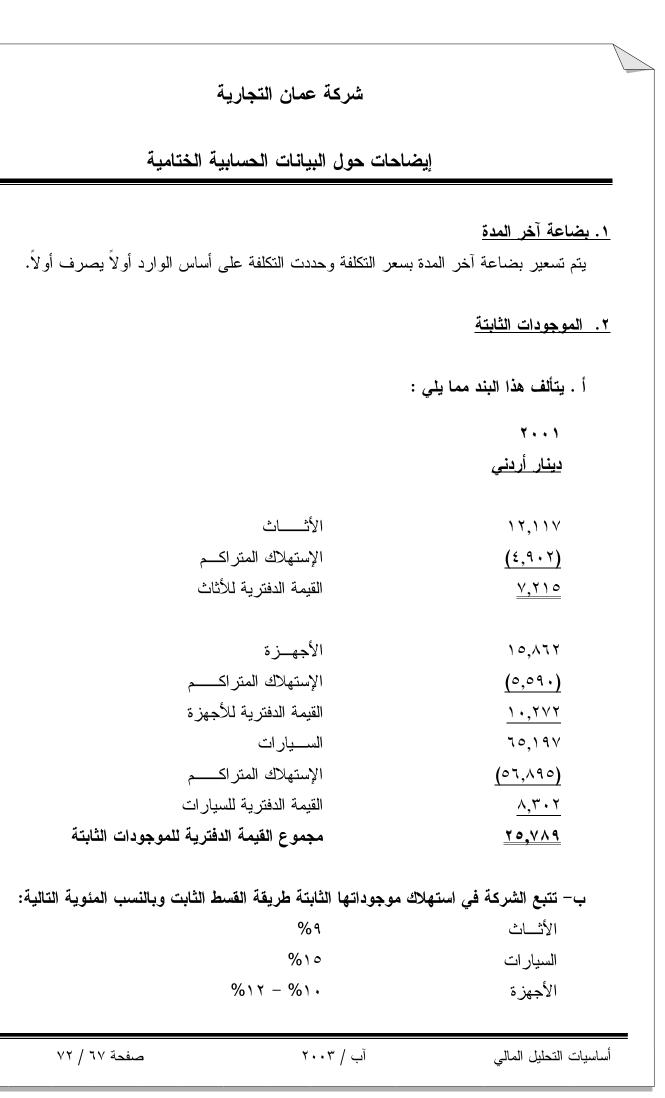
	٣١ كانون الأول ٢٠٠١
	<u>دينار أردني</u>
صافي المبيعات	٢٤,٧٦٠,١٣٩
تكلفة المبيعات – إيضاح (٣)	<u>(</u> ۲ ٤, • ٣٦, ٦٣٩)
مجمل الربح	۷۲۳,۰۰۰
يضاف : إبرادات أخرى	9,174
يضاف : إبرادات رأسمالية	۱,٤٠١
يطرح : المصاريف الإدارية والعمومية – إيضاح (٤)	<u>(</u> ٦٨٩,٠١٢)
صافي ربح (خسارة) السنة – بيان (أ)	<u>20,.77</u>

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

آب / ۲۰۰۳

صفحة ٦٦ / ٧٢

U



U

<u>۳. تكلفة المبيعات</u>

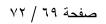
يتألف هذا البند مما يلي : ٢٠٠١ دينار أردني ٢٧,٣١٩,٠٠٢ ١٩٢٤,٧١٨ ١,٩٢٤,٧١٨ يطرح بضاعة آول المدة (٥,٢٠٧,٠٨١ يطرح بضاعة آخر المدة ٢٤,٠٣٦,٦٣٩

Ţ

٤. المصاريف الإدارية والعمومية

يتألف هذا البند مما يلي :

	۲۰۰۱ (دينار أردني)
تحميل وتتزيل ونقل	307, EIV
إيجــــار ات	20,719
كهرباء ومياه	1,911
رسوم حكومية	۲,۸۲۹
قرطاسية	١,٨٤٠
صيانة عامة	7, 217
محروقيات	907
مصاريف سيارات	19,172
مصاريــف سفر	۳۲,۳۷٥
ضيافة	7,107
تامین	٣,٩٨١
دعاية وإعلان	7,918
هاتـــف	٤,٩١٣
تتقـــلات	٩,١١٧
مصاريف متفرقة	۳۱,۳۰.
رواتـــب	٣0,٤١٢
أتعاب مهنية	٣,٩٥.
استهلاك الموجودات الثابتة	٩,٨١٤
فوائد بنكية	119,511
تبرعات	۲,۹۲.
المجمـــوع	789,.17



ł

الحالة الرابعة شركة حديد الأردن (شركة مساهمة عامة)

الميزانية العمومية كما هي في ٣١ كانون الأول ٢٠٠١

<u>بيان (أ)</u>

<u>بيان (أ)</u>

حقوق المساهمين والمطلوبات	<u> ۲۰۰۱</u>	<u> ۲</u>	الموجودات	<u> ۲ ۱</u>	<u> ۲</u>
<u>حقوق المساهمين</u>	<u>دينار أردني</u>	<u>دينار أردني</u>	الموجودات غير المتداولة	<u>دينار أردني</u>	<u>دينار أردني</u>
رأس المال المصرح والمكتتب بــــــه	۱٥,,	10,,	الممتلكات والآلات والمعدات/صافي	17,719,779	15,77.,000
(١٥) مليون سهم بقيمة اســمية دينــار			الإستثمار في أراضي	۳۱۷,۷۷۲	۲ <i>۱۷</i> ,۷۷۲
أردني للسهم الواحد					
ر أس المال المدفوع	10,,	10,,	الإستثمار في شركات زميلة	157,157	٨٨٠,٩٤٨
احتياطي اجباري	1,109,775	۸۱۱,۲٤٦	مشاريع تحت التنفيذ	22,912	17,170
احتياطي اختياري	١,• ٤ •,٦٢٢	١,• ٤ •,٦٢٢	_ مجموع الموجودات غير المتداولة	12,1,.V1	10,027,1
أرباح محتفظ بها – بيان (ب)	720,.71	٨٦,٥٠٦			
مجموع حقوق المساهمين	17,550,.77	17,984,882	الموجودات المتداولة		
			المخزون	०,७०१,७४१	7,951,17.
المطلوبات المتداولة			اعتمادات مستندية وبوالص تحصيل	۱۰۰٫۸۱۳	٢,٩٤٥
دفعات مؤجلة على الإعتمادات	٤,٤٠٦,٦٠٧	۲,۷۰۲,۹٦۸	الذمــــم المدينـــة بعــد طــرح	۳٥٨,٣٠٧	577,757
وأوراق الدفع			مخصص ديــون مشــکوك فــي		
مخصصات أخرى	۷۰,۰۸۹	0.,٦.٨	تحصيلها ۳٤٫۲٦۲		
امانات مساهمين	775,000	171,771	ذمم اعتمادات تصدير	٤,٥١٨,٠٦٨	٣,١٣٢,٩٠٠
ذمم دائنة	۱۳۷,• ٤ •	187,820	تأمينات مستردة	£1,700	51,875
الأرصدة الدائنة الأخرى	770,778	٤٣٠,٧٢٥	الأرصدة المدينة الأخرى	۳۳,٦٧٦	٧٧,٣٢٤
أرباح مقترح توزيعها على المساهمين	۲,۷۰۰,۰۰۰	۱٫۸۰۰٫۰۰۰	تأمينات نقدية مقابــل تســهيلات	٢,٩٦٢,٢٣٩	
بنوك دائنة	۲,٦٦٢,٥٠١	301,191	واعتمادات وعمليات آجلة		
مخصص ضريبة دخل	۱٥,		نقد في الصندوق ولدى البنوك	١,•٨٦,٣٠٢	٤٠١,٦٥٣
مجموع المطلوبات المتداولة	11,.13,.70	0,777,777	_ مجموع المجودات المتداولة	12,27.,. 71	٧,.٥٩,٩٨.
مجموع حقوق المساهمين والمطلوبات	<u> </u>	**, * • *, • ^ •	_ مجموع الموجودات	۲۸,٤٦١,١٠٢	<u> </u>

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

آب / ۲۰۰۳

صفحة ۷۰ / ۷۲

شركة حديد الأردن

بيان الدخل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠١

<u>بيان (ب)</u>

Ÿ

	<u> ۲۱</u>	<u> ۲۰۰۰</u>
	<u>دينار أردني</u>	<u>دينار أردني</u>
المبيعــــات	27,711,720	١٨,٦٧٧,٢٦٧
تكلفة المبيعات	(75,179,717)	(10,28.,V9V)
مجمل ربح السنة	5,787,50.	٣,٢٤٦,٤٧.
مصاريف مبيعات تصدير	(910,107)	(558,075)
مصاريف إدارية	(^w ٤ ٤, • VA)	(۲۸۳,0٦٩)
استهلاكات إدارية وإطفاءات	(Y É, • Y))	() ٦٧,٦٦٤)
مصاريف مالية	(091,·22)	(019,775
مصاريف سنوات سابقة	() ٣, ٢))	(٣٨,٩٢٣)
مصاريف مبيعات محلية	(۲,۲۳٤)	
خسائر استثمار في شركات زميلة	(१०,२२०)	(19,751)
فوائد دائنة	777,757	187,998
إيرادات أخرى	£90,7£A	۳۳۲ _, ۳۸۳
 صافي ربح السنة قبل الضريبة	٣,٤٨١,٢٧٩	۲, • ۹۹, ٦ ۱ ۱
 مخصص ضريبة الدخل	(10,)	
_ أرباح مدورة	٨٦,٥٠٦	197,729
_ صافي الأرباح المقترح توزيعها كالآتي :	٣,٤١٧,٧٨٥	٢, ٢٩٨, ٤٤٠
احتياطي اجباري ١٠%	٣٤٨,١٢٨	४.९,९२१
احتياطي اختياري (٥% عام ٢٠٠٠)		١٠٤,٩٨١
مخصص مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	00,	oo,
مخصص رسوم الجامعات الأردنية ١%	٣٤,٨١٣	۲۰,۹۹٦
مخصص دعم البحث العلمي والتدريب المهني ١%	٣٤,٨١٣	۲۰,۹۹٦
أرباح مقترح توزيعها على المساهمين ١٨% (١٢% عام ٢٠٠٠)	۲,۷۰۰,۰۰۰	١,٨٠٠,٠٠٠
_ أرباح محتفظ بها – بيان (أ)	720,.71	
	٣,٤١٧,٧٨٥	
_ حصة السهم الواحد من الأرباح	–/۲۳۲ فلس	_/ ۲ ۲ فلس
_ حصب الشهم الواحد من الارباح		_+ ۲ قس

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

صفحة ٧١ / ٧٢

آب / ۲۰۰۳

الاربعاء، ٢٦ تموز، ٢٠٠٦